عندما يُسخر الجيش الأمريكي لخدمة المصالح التجارية لنائب الرئيس الأمريكي !

08-7-2003

يمثل تشيني نائب الرئيس الأمريكي نموذجا صارخا للعلاقة بين السلطات السياسية والسلطات العسكرية الصناعية...وإن فهم مسار "ديك تشيني" مرتبط بفهم مسار شركة "هاليبورتون" نفسها، والأمر لا يتعلق في الواقع بشركة واحدة وإنما بعدة شركات تعمل في قطاعات مختلفة، مثل صناعة انابيب نقل البترول وبناء السجون العسكرية و القواعد الأمريكية في أفغانستان ومجالات أخرى،

يمثل تشيني نائب الرئيس الأمريكي نموذجا صارخا للعلاقة بين السلطات السياسية والسلطات العسكرية الصناعية، لكن على عكس بول وولفويتز وريتشارد بيرل ودوغلاس فيث واليوت أبرامز، نجد أن "تشيني" لا يقيم علاقة خاصة مع اسرائيل، لكن مساره السياسي يبين حدة التطرف لديه خاصة على الصعيد السياسي الداخلي. وكان في عام 1988 أحد أربعة أعضاء في الكونغرس اقترعوا ضد منع اقتناء الأسلحة، وقبل ثلاث سنوات من هذا التاريخ، كان قد صوت أيضا ضد منع استخدام الرصاص المضاد للدروع والذي يجعل السترات الواقية التي يرتديها رجال الشرطة غير ذات فائدة أمام مثل هذا النوع من الدخائر. وكان قد رفض عام 1984 منح ميزانية مقدارها 400 مليون دولار من ميزانية البنتاغون التي تقارب 400 مليار دولار من أجل حماية النساء اللواتي يتعرضن للضرب ولمكافحة ظاهرة العنف في الإطار الأسري.

وبشكل عام يحفل ماضي تشيني بعمليات الإقتراع المشينة، مثل رفضه مرة الموافقة على البرامج الغذائية من أجل الأطفال الأكثر بؤساً في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1986 ورفضه إنشاء مركز لجمع المعلومات حول الجرائم العنصرية وتطورها ورفضه أيضا أن يتم تقديم أي دعم غذائي للطاعنين في السن، وعلى صعيد البيئة أيضا رفض تشيني الاقتراع على مجموعة قوانين خاصة بحماية المياه والهواء والحيوانات المهددة بالانقراض، لكن خياراته بهذا الشأن لم تكن قائمة على أساس أية قناعات سياسية خاصة، ذلك أن نائب الرئيس الأمريكي هو "رجل نفط".

بعد أن غادر ديك تشيني البنتاغون الذي كان على رأسه بين مارس 1989 ويناير 1993 تحت رئاسة بوش الأب تسلم رئاسة إحدى الشركات العملاقة في ميدان النفط وهي شركة "هاليبورتون". علما أن مسيرة هذه الشركة هي أثرب إلى قصة طويلة بسبب تاريخها وتنوع نشاطاتها وما شابها من مؤامرات ودسائس وهي تربط المسئولين السياسيين الأمريكيين بعالم الأعمال والحكومات الاجنبية في افريقيا وآسيا والإتحاد السوفييتي السابق والبلدان العربية.

إن فهم مسار "ديك تشيني" مرتبط بفهم مسار شركة "هاليبورتون" نفسها، والأمر لا يتعلق في الواقع بشركة واحدة وإنما بعدة شركات تعمل في قطاعات مختلفة، مثل صناعة انابيب نقل البترول وبناء السجون العسكرية و القواعد الأمريكية في أفغانستان ومجالات أخرى، وهي تتفاوض عبر فروعها المتعددة مع حكومات البلدان التي تصفها إدارة جورج بوش بأنها

"إرهابية" وذلك حتى في الوقت الذي كان فيه تشيني على رأسها.

تولى تشيني رئاسة شركة هاليبورتون عام 1995 وكانت من أهم الشركات العاملة في ميدان الحفر والتنقيب عن النفط ونقله، وكان العراق يمثل زبونا "محتملاَ" رغم الحظر الدولي الذي كان مفروضا عليه. في عام 1998 كان تشيني على رأس تلك الشركة عندما حصلت على ملكية شركة "دريسيرط والتي قامت ببيع معدات نفطية للعراق عبر عملية تركيب معقدة دخلت فيها فروع من شركات وسيطة تم انشاؤها مع شركة أخرى هي "انجيرسول – راند" ولم يضع تشيني حدا لهذه التجارة، إذ مابين الربع الأول من عام 1997 ومطلع 2000، باع فرعا شركة هاليبورتون أي "دريسير راند" و انجيرسول دريسير بومب" مضخات وقطع تبديل للصناعة النفطية ولتجهيزات خطوط الأنابيب للعراق، وذلك كله بواسطة فروع فرنسية، ومن المعروف أن فرنسا تواجه اتهام الأمريكيين لها بأنها تدافع عن مصالحها الخاصة في العراق ضد الحرب "الديمقراطية" التي حرض عليها تشيني. وتبين أن جميع تصريحات تشيني طيلة عام 2000 المتعلقة بإظهار موقف متشدد وسياسة حازمة حيال العراق إنما كان في الواقع لغايات انتخابية بالنسبة لهذا الرجل "المتزوج" تقريبا من النف. وقد أظهر تقرير سري أعدته منظمة الأمم المتحدة ونشرته صحيفة "واشنطن بوست" الشركات المتورطة في القيام بعمليات تجارية مع النظام العراقي، ومن بينها شركة "هاليبورتون".

مهما يكن الخطاب الأخلاقي الذي يردده تشيني من أجل اشاعة الديمقراطية في العالم، فإن شركة هاليبورتون لم تتردد في أن

تتعامل مع كل أشكال الأنظمة، وقد قال ديك تشيني ذات يوم على تلفزيون «سي. ان. ان» بشأن التعاون مع نظام بورما العسكري: "علينا أن نعمل في مناطق صعبة جدا وأحيانا في بلدان محكومة بأنظمة تتعارض مع مبادئنا لكن العالم لا يتكون فقط من ديمقراطيات" بمعنى آخر يمكن لتشيني من موقعه كنائب لرئيس الولايات المتحدة الاميركية ان يعلن الحرب على بلد ما. ولكن على صعيد التجارة والصفقات يمكن أن يتعامل معه. وهكذا دافع تشيني عن اذربيجان التي كان قد تم توقيف جميع المساعدات لها بقرار من الكونغرس الاميركي على اساس الشكوك التي تثار حولها من أنها تمارس القمع العرقي وقد اعتبر ذلك حملة من قبل اللوبي الأرمني في الولايات المتحدة، غير أن شركة هاليبورتون قد أبدت اهتمامها الكبير باذربيجان عام 1997، ذلك لأنها بلاد غنية جدا بالطاقة.

كما تمثل نيجيريا مثالا آخر على صعيد التعاون مع أنظمة لا يمكن وصفها بأنها "ديمقراطية"، حيث تتوجه الشكوك بأن الحكومة النيجيرية تقدم تسهيلات لشركات مثل هاليبورتون و شل وشيفرون وتكتم أصوات أولئك الذين يبدون اعتراضهم على النتائج الكارثية المترتبة على البيئة بفعل الصناعة النفطية. وضمن هذا السياق أصبحت شركة هاليبورتون عضوا في مؤسسة أمريكية تطمح إلى أن تصبح مجموعة ضغط (لوبي). وكانت مجموعة الضغط هذه التي يعد تشيني أحد المساهمين الأساسيين فيها، قد حاولت عام 1997 تمرير قانون يجعل تطبيق العقوبات الإقتصادية حيال أي بلد دكتاتوري ذات نتائج سيئة جدا بالنسبة للولايات المتحدة، ويمكن أن تصبح العقوبات مقبولة فقط في حالة تهديد مصالح أية شركة أمريكية!.

أين يمكن إذن تحديد موقع ديك تشيني الذي ترك شركة «هاليبورتون» وهو يملك حوالي 45 مليون دولار مع اعترافه الكامل بعلاقته بهذه الشركة التي تعامل عبرها مع أعلى دوائر السلطة في أمريكا وفي الخارج؟ . عندما يتم النظر إلى ما جرى بعد الحرب على العراق، تبدو لنا شخصية تشيني المحرضة على الغزو تجارية بحتة، وذلك عندما نلاحظ بأن الشركة التي كان نائب الرئيس الأميركي يديرها قد فازت بعقود مهمة من أجل إعادة تعمير العراق بينما كانت عمليات القصف لا تزال مستمرة، ولم تواجه "هاليبورتون" أي منافس للحصول على أول عقود العراق بعد بداية الحرب فلأي سبب؟.

وفي الوقت الذي صرح فيه جورج دبليو بوش بأن "بترول العراق للعراقيين"، فإنه تم بتاريخ 12 مايو توقيع عقد مع الجيش، ومرة أخرى دون أي طلب للعروض، يمنح لإحدى الشركات المتفرعة عن هاليبورتون امتيازا خاصا بجزء من البترول العراقي. الفرع المقصود هو شركة "كيلوج براون اند روت" التي تعود علاقاتها مع الجيش الأمريكي إلى فترة الحرب الفيتنامية، وفي عام 1992، أي عندما كان تشيني وزيرا للدفاع في أمريكا، طُلب من هذه الشركة إعداد تقرير سري مقابل 9,3 ملايين دولار. كان ذلك التقرير يتعلق بشرح السبل التي تستطيع الشركات الأمريكية الخاصة من خلالها تأمين العمليات "اللوجستية" المتعلقة بنقل الجنود وايوائهم وتغذيتهم.. أي العمليات التي تقوم بها شركة "كيلوج براون آند روت"!. وهذه الشركة هي التي أنشأت سجن "غوانتانامو"، كما أن الشركة نفسها هي التي تقوم ببناء القواعد الأميركية العسكرية في مختلف أصقاع الأرض. وبالمقابل تقوم الشركة بتقديم "مساعدات" سياسية، فمثلا نرى أنها أنفقت ما بين عام 1999 وعام 2000 ما يزيد

على سبعمئة الف دولار من أجل دعم "مرشحيها" في مختلف العمليات الإنتخابية، وكان منها أكثر من 670 الف دولار قد ذهب لصالح دعم مرشحي الحزب الجمهوري.

ومن بداية "الحرب على الإرهاب"، تعددت وتداخلت نشاطات شركة "كيلوج براون آند روت"، إذ أعلن البنتاغون قبل فترة وجيزة بأن هذه الشركة هي التي تتولى حاليا المسائل المتعلقة بتغذية القوات الأمريكية الموجودة في قاعدة "خان اباد" في اوزبكستان وتزويدها أيضا بالوقود والكهرباء في حين تقوم بتوظيف مواطنين "اوزبك".